الاحتجاج بالحديث النبويّ الشريف عند علماء اللغة

د. مها إبراهيم عبيد الدليميّ

المقدمة

لطالما شغلتني مسألة الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف كوني من دارسي اللغة والمتخصصين بأحد علومها، إذ لاحظت خلال دراستي وتنقلي بين مصادر اللغة ومراجعها، قديمها وحديثها، غثها وسمينها، لفت نظري الشاهد اللغوي الذي يستند عليه علماء اللغة في دعم آرائهم، أو رفض آراء غيرهم، أو ترجيح رأي على آخر.... إلخ من مواطن الاستشهاد الأخرى.

ذلك الشاهد الذي كان للشعر فيه نصيب الأسد،وتوزعت بقيته بين آي من القرآن وبين أمثال،وحكم،وأقوال مأثورة.

ولأن منزلة الحديث غير مختلف فيها كونها المصدر الثاني للتشريع، فإن لغة الحديث هي الوعاء الذي احتوى الأحكام الشرعية لهذا المصدر، لكن هذه اللغة لم تنل نصيبها من الدراسة كما نال الشعر العربي منها.

ولعل هذا القصور البين في دراستها انعكس – سلبا - على الاستشهاد بها،واعتمادها من قبل علماء اللغة - بأقسامها الثلاث – كدليل قوي على ما ذهبوا إليه من آراء.

لكن الأمر لا يخلو من وجود فريق آخر رأى أن الاستشهاد بالحديث له من الأهمية ما لا يمكن تجاهله.

وبسبب ما تقدم كانت الحصيلة فريقين،أحدهما مؤيد، والأخر معارض، وهذا هو موضوع البحث

البحث

يعد المعجم مرآة اللغة، ومصدر توثيق ألفاظها ومعانيها. والمعروف أن لغتنا حظيت بالكثير من المعاجم التي صنفت ألفاظها وفق مناهج ومدارس متنوعة فأصبحنا أمام إرث لغوي حوى المستعمل والمهمل من ألفاظ هذه اللغة العريقة.

ولا يخفى على أصغر دارس أن من أغنى معاجم اللغة وأبرزها شهرة وأثراها مادة لغوية معجم لسان العرب لابن منظور الذي لا يختلف اثنان على قيمته اللغوية.

هذا المعجم ارتأى صاحبه أن يكون للحديث النبوي نصيب من شواهده، إذ استشهد بما يزيد عن سبعين حديثا من أحاديث البخاري على مسائل صرفية وردت في معجمه ناهيك عن الاستشهادات النحوية واللغوية التي تضمنها المعجم والتي شملت أحاديث أخرى وردت في كتب أخرى غير البخاري.

ومن هذا المنطلق سيتناول هذا البحث عرض الرأيين ومناقشتهما، الرأي القائل بالاحتجاج، والرأي الرافض له.

الرأي الأوَّل:

يرى أصحابه رفض الاحتجاج بالحديث النبويِّ، وحجَّة هذا الفريق تكمن في سببين أساسين هما:

١- إن جزءا من الأحاديث النبوية قد روي بالمعنى، سواء كانت مما قيل نقلا عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ، أو مما وصف به فعله من قبل الصحابة - رضوان الله عليهم أجمعين - لذا فربما نتج عن ذلك تحريفا لما نطق به - صلَّى الله عليه وسلَّم - من لفظٍ فصيح أو لحنا في أثناء وصف فعله - صلى الله عليه وسلم - .

٢- وقوع اللحن في ألفاظ الحديث؛ بسبب غالبية رواته الذين رووه، والذين لم يكونوا عربا أقحاحا، مما نتج عنه لغة لا جازم لفصاحتها بسبب قائليها، لذا فهي – في رأيهم لا تصلح للاستشهاد كونها لا ترقى لمنزلة الموروث اللغوي كالأشعار والأمثال والحكم التي صدرت من عرب البادية.

الرأي الثاني:

ذهب أصحابه إلى تأييد مسألة الاحتجاج بالحديث النبويِّ بكل أشكاله، ماروي باللفظ وما روي بالمعنى ؛ فالحديث النبويَّ عند هذا الفريق ليس أقلَّ شأناً من حيث قيمته اللغويَّة من الشعر والنثر اللذين نقلا عن العرب الأقحاح، ومن بعد ذلك عُدَّا مصدرين وربما المصدرين الأشهر لاستنباط قواعد العربيَّة.

ISBN: 978 - 9953 - 0 - 2970 - 2

ولأنّي أرى رجاحة الرأي الثاني سعيت لتفصيل القول في حجج المعارضين، ودحضها، وتمّ ذلك من خلال:

الردّ على القائلين برفض الاحتجاج بالأدلّة التالية:

الدليل الأوّل:

إنَّ استشهاد أصحاب المعاجم العربيَّة كابن منظورٍ في لسان العرب بالحديث دليلٌ على قيمته اللغويَّة، فعالم بمكانة ابن منظور لا يمكن أن يغفل فصاحة اللفظة من عدمها، وليس هنالك ما يبرر استشهاده بالحديث مع وجود الشعر والنثر إلا إدراكه القيمة اللغوية لهذا المصدر، وضمه لمصادر الاستشهاد التي اعتمدها في معجمه.

الدليل الثاني:

إنَّ تعدُّد الروايات في الحديث هو انعكاسٌ لتعدُّد اللهجات العربيَّة التي توازي في قيمتها اللغويَّة القراءات القرآنيَّة فأي فرق ذاك الذي يجعلنا نقرب القراءات ونبعد الحديث !!!

أليست القراءات القرآنية لهجات مختلفة أبدل أصحابها اللفظ القرآني وأقره النبي – صلى الله عليه وسلم –

ولم تعد القراءآت القرآنية صورة من صور اللسان العربي ولهجاته، وتولى هذه العناية في الجمع والدراسة والتحقيق والتحليل، وتدخل في الاستشهاد اللغوي على نطاق واسع، وفي فروع اللغة الثلاثة، في حين تعد رواية الحديث مخلة بفصاحة ألفاظه ومبعدة إياه عن ميدان الاستشهاد اللغوي، واستنباط قواعد اللغة.

الدليل الثالث:

بعد حصر الأنماط التي جاءت عليها الروايات في أحاديث البخاري وتفحصها تبين لي أن هذه الأنماط لا تخل بفصاحة اللفظ، فأغلبها يمس صورة اللفظة أكثر من مساسه بنيتها، لأن الرواية التي ترد في البناء للمعلوم تارة، وفي البناء للمجهول تارة أخرى، أو تلك التي يجيء الفعل فيها مضارعا مرة،، أو التي يرد اللفظ فيها بصيغة المفرد، وبصيغة الجمع في رواية أخرى، أو ما وقع فيها بين مكبر الاسم ومصغره، أو بين مجرد الفعل ومزيده، كلها لا تؤثر في فصاحة اللفظة، ولا تكون سببا في عاميتها، أو مكانا لوقوع اللحن فيها.

أما الأنماط الأخرى نحو نمط الرواية اذي يقع بين إثبات الحرف وحذفه او بين همز الحرف وتسهيله او بين إدغام الحرف وفكه فهي أنماط لأبواب ثبت علماء الصرف قواعدها وغذا ما وقع لحن فيها فلا أظنه يخفى على علماء اللغة ودارسيها

فالرواية التي يعدها الرافضين للاستشهاد عيبا في ذلك الإرث اللغوي هي في حقيقتها إثراء للغة وللهجاتها

الدليل الرابع:

إنَّ كلَّ ما ورد في الحديث النبويِّ من ألفاظ وتراكيبَ له وجهٌ من أوجه العربيَّة وإن ندر،ولم يرد علي في أثناء بحثي في أحاديث البخاري لفظ خالف قواعد اللغة مبنى أو معنى أو ضبطا.

من كل ماتقدم يتبين لنا أن الحديث النبوي مصدر لغوي غفل عنه الكثيرون بل يمكن القول أن الكثير من الدراسات اللغوية يمكن ان تقام في رحابه أسوة بدواوين الشعر التي أشبعت دراسة وتمحيصا واستشهادا.

ماوددت التأكيد عليه هو الحث على الالتفات لهذا المصدر اللغوي لاسيما مع حيرة طلبة الدراسات العليا في العثور على موضوعات لغوية جديدة لم تطرق من قبل..إذ أرى أن في كتب الحديث النبوي ضالتهم التي ينشدونها.

المصادر:

١- أبنية الصرف في كتاب سيبويه – خديجة عبد الرزاق الحديثي – مكتبة النهضة – بغداد – الطبعة الأولى

٢- إرشاد الاري لشرح صحيح البخاري – القسطلاني – دار إحياء التراث العربي -بيروت - لبنان –

٣- أوزان الأفعال ومعانيها -الدكتور هاشم طه شلاش -مطبعة الآداب – النجف الأشرف – ١٩٧١

٤- الإيضاح في شرح المفصل – ابن الحاجب تحقيق موسى بنيان العليلي – مطبعة العاني -بغداد ١٩٨٢-

٥- الحديث النبوي الشريف وأثره في الدراسات اللغوية والنحوية – الدكتورمحمد ضاري حمادي – مؤسسة المطبوعات العربية -بيروت لبنان – الطبعة الأولى -١٩٨٢

٦- الخصائص – ابن جني - تحقيق محمد علي النجار – دار الشؤون الثقافية – بغداد – الطبعة الرابعة -١٩٩٠ –

٧- شروح البخاري – دار الكتب العلمية – بيروت - لبنان –

٨- صحيح البخاري – البخاري – دار إحياء التراث العربي – بيروت- لبنان-

٩- لسان العرب -ابن منظور- دار صادر – بيروت- ١٩٥٥

ISBN: 978 - 9953 - 0 - 2970 - 2